الرفاه والحرمان والعملية الانتخابية

«دراسة في دور ومكانة الاقتصاد بتوجيه سلوك الناخبين تجاه نخب السلطة السياسية»

أ.د. هيثم كريم صيوان

كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

الملخص

البحث تناول موضوعا مهما، وهو الرفاهية الاقتصادية باعتبارها هدفا ومطلبا أساسيا للشعب، على نخب السلطة تحقيقها باعتبارها الفئة التي تعهدت بتحقيقها عند استلام زمام السلطة والحكم بموجب العقد الاجتماعي بين الدولة ممثلة (بالنخب السياسية) و الشعب، وعندما لا تتمكن تلك النخب من تحقيق الرفاهية الاقتصادية فكأنها فضت العقد بينها وبين الشعب وفقدت الشرعية لبقائها في السلطة والحكم، وهنا تأتي الانتخابات بمثابة الأداة لمعاقبة تلك النخب أو مكافئتها من خلال اقصائها أو إبقائها في الحكم، وعليه نحن نبني علاقة مترابطة بين الرفاهية الاقتصادية وبين النخب السياسية وعملية الانتخابات، فكلما تمكنت نخب السلطة من تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب حظيت بالرضا والقبول الشعبي، وبالتالي إمكانية إعادة انتخابهم، وبالعكس إذا فشلت نخب السلطة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب فإن ذلك سيزيد من الرفض والسخط الشعبي لتلك النخب، وبالتالي عدم إعادة انتخابهم كعقوبة لأدائهم السلبي في تلبية متطلبات الشعب وإشباع احتياجاته.

Abstract

The research dealt with an important topic ،which is economic welfare as a goal and a basic demand of the people. The elites of power must achieve it ،as the group that pledged to achieve it upon receiving the reins of power and governance according to the social contract between the state represented by (the political elites) and the people ، and when those elites are unable to achieve economic prosperity as if they were scattered. The contract is between them and the people ، and they lost legitimacy because they remain in power and rule. Here ، elections come as a tool to punish or reward those elites by excluding them or keeping them in power. Accordingly ،we build a coherent relationship between economic prosperity and political elites and the election process. The more power elites achieve the economic well-being of the people ،the more It has gained popular approval and consequently the possibility of re-electing them and ،conversely ،if the elites of power fail to achieve the economic welfare of the people ،this will increase the popular rejection and discontent of those elites ،and consequently their failure to re-elect them as a punishment for their negative performance in meeting the requirements of the people and satisfying their needs.

المقدمة

العراق مقبل على انتخابات نيابية في الفترة القادمة، ونجد جدلا كبيرا في عدم مشاركة فئات كبيرة من الشعب العراقي في الانتخابات بسبب وجود حالة الرفض والعداء للممارسة السياسية وللأداء الحكومي في المرحلة السابقة والحالية، وهنا نواجه مشكلة تتمثل بوجود حالة من عدم اليقين في معرفة أي العوامل أكثر تأثيرا والذي ساهم بخلق حالة الرفض الشعبي والعداء تجاه الحكومة والسلطة ونخبها السياسية، بل العملية السياسية برمتها، هل هو الاقتصاد والحرمان والفقر والبطالة والفساد وبقاء الشعب العراقي يدور في حلقة الأزمات أم أن الاقتصاد وعدم الرفاهية عاملان غير مؤثرين في سلوك الناخبين؟.

ونطرح في هذا البحث فرضية مفادها: هناك علاقة دالية عكسية بين الرفاهية الاقتصادية ومستوى الرضا الشعبي عن العملية السياسية بمفاصلها كافة بما فيها التوجه نحو الانتخابات ونسبة المشاركة فيها، فكلما كانت هناك رفاهية اقتصادية انطوى ذلك على زيادة مستوى الرضا والقبول الشعبي تجاه العملية السياسية ونخبها الحاكمة ويزداد بزيادة المؤشرات الاقتصادية الجيدة والعكس صحيح في حالة عدم وجود رفاهية اقتصادية وتدهور اقتصادي ومعاشي يولد مستوى متدنيا من الرضا والقبول الشعبي تجاه نخب السطلة ويدفع باتجاه العزوف عن المشاركة بالانتخابات، بعبارة أخرى إن العامل الاقتصادي يعد أشد العوامل المؤثرة في صياغة وتوجيه السلوك الانتخابي للمواطن العراقي مع عدم تجاهل أهمية العوامل الأخرى، فالعملية السياسية في العراق أفرزت نتائج كارثية تمثلت بتدهور الاقتصاد العراقي وتدني مستويات الرفاهية الاقتصادية مما سيقود حتما إلى إضعاف درجة المشاركة في العملية الانتخابية المقبلة.

وسنحاول في هذا البحث التعرف في المحور الأول على مفهوم نخب السلطة السياسية، والمحور الثاني يتناول مفهوم الانتخابات، أما الثالث فخصص لمعرفة مفهوم الرفاهية الاقتصادية، وفي المحور الرابع نتعرف على العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي للمواطن العراقي، في حين المحور الخامس تم تخصيصه لبيان مؤشرات الحرمان وعدم الرفاهية للشعب العراقي وبيان أهم الأسباب لذلك. وأخيرًا المحور السادس تناول المشاهد المستقبلية للانتخابات العراقية القادمة، وتم تناول مشهدين، الأول: مشهد العزوف وعدم المشاركة أو (المشاركة المحدودة)، و الثاني: مشهد المشاركة الواسعة وضرورات التغيير.

المحور الأول / نخب السلطة السياسية

من الناحية اللغوية النخبة اسم، والجمع نخب ونخبات، والنخبة المختار من كل شيء، ويقال نخبة المجتمع المختارون منه الذين يتمتعون بميزات معينة ولهم مهارات خاصة تختلف عن الآخرين، ويقال أيضًا (نخب الشيء) أي عصارته، أحسنه وأفضله، لذا النخبة تأتي بمعنى الانتخاب والاختيار والانتقاء، أما في قاموس (أكسفورد) فإن كلمه النخبة تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يُعتقد أنها الأفضل والأهم من غيرها.

وتعبير النخبة (الصفوة) قديم جدًا يعود إلى القرن السابع عشر وتم توسيع

استخدامه في القرن التاسع عشر ليشير إلى الطبقة السياسية أو الفئة الحاكمة أو المهيمنة وأشار إليها كل من (أفلاطون) و (أرسطو) إذ أكدا على ضرورة تولي الفلاسفة « للحكم بوصفهم أصلح فئة قادرة على تسيير شؤون العامة بسبب امتلاكهم المهارة والموهبة والذكاء والقدرة على الاستشراف فضلًا عن المكانة الاجتماعية»، إذن هي فئة تمتلك مقومات «القوة والسيطرة داخل المجتمع فضلًا عن المؤهلات والنفوذ والمكانة والامتيازات».

برز هذا المفهوم بشكل أكثر استخدامًا في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على لسان (فلوفريد) و (باريتو) في كتابه «العقل والمجتمع» ثم جاء ذكر المصطلح في أعمال الإيطالي (غايتانو موسكا) في كتابه الطبقة الحاكمة عام (1941)، ثم جاء (ميتشل روبرتو) في كتابه الشهير (الأحزاب السياسية) الذي أكد على تطور النخبة وتفردها في السلطة، ثم جاء (تشارلز رايت ميلز) الذي أصدر كتابًا عام (1956) عنوانه (نخبة القوة) انتهى فيه إلى أن النخبة تعكس فئة القادة في مجال السياسية والاقتصاد والقوات العسكرية، وعليه النخبة تعد «الأقليّة الموجودة داخل الجماعة الاجتماعية سواء كانت دولة أو حزبا سياسيا أو المجتمع» هي أيضًا «تلك الفئة التي تمارس نفوذًا داخل المجتمع».

في حين عرف الباحث (جينكن ميتشل) في قاموس علم الاجتماع، النخبة السياسية بأنها فئة من الأفراد لديهم تأثيرهم وسيطرتهم على شؤون المجتمع حيث تؤلف هذه الفئة أقلية حاكمة يمكن تمييزها عن فئة المحكومين بالتنظيم والخبرة وقوة التأثير، الأمر الذي يؤهلها إلى قيادة الشؤون العامة والبلاد.

أما النخبة لدى (باريتو) فهي «فئة أقلية تتميز بصفات الذكاء والدهاء والتدبير والنزاهة والعقلانية والكفاءة والنشاط والقدرة والمهارة والإبداع... إلخ...» نتيجة لهذه الصفات تحتل مكانة متميزة في المجتمع لكن هذه المكانة قابلة للتغير والتبدل حسب الظروف التي قد تفرز نخبا جديدة تدخل في تنافس وصراع مع النخب القديمة المسيطرة لتزيحها وتحل محلها بفضل امتلاكها صفات متميزة أخرى تتماشى مع متطلبات البيئة الجديدة المتغيرة، و(باريتو) قسم المجتمع إلى قسمين أو فئتين، هما (النخبة) وهم الفئة السياسية الذين يحكمون وفئة (اللا نخبة) وهم فئات لا تمارس السلطة والحكم، لذا النخبة لدى (بارتيو) قائمة على أساس التفوق، حيث قال «وبمعنى أوسع أني أعني بالنخبة في مجتمع ما هم أناس لهم درجة متميزة من صفات الذكاء والبراعة والمقدرة، وعليه نقول بأن مفهوم النخبة يعد مفهوما طبقيا

أساسًا يتم استخدامه للتعبير عن الطبقة العليا في المجتمع التي تسود وتهيمن وتسيطر عليه».

وتعد النخب السياسية تلك الجماعات المعنية بصناعة واتخاذ القرار السياسي في الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية) فضلًا عن قادة الأحزاب السياسية و الزعماء المحليين وأعضاء المجالس المحلية والوجهاء والأعيان وأصحاب الجاه المؤثرين في المجتمع والدولة.

لذا نقول النخبة السياسية هي تلك الفئة القليلة من الأفراد التي تتمتع بإدراك ووعي كبير فضلًا عن التنظيم والتماسك على خلاف الأغلبية من الجماهير المحكومة التي تفتقر إلى القوة والسيطرة والتنظيم وفي هذا ذهب (موسكا) أيضًا إلى التأكيد على وجود طبقتين (حاكمة) تمتلك القوة والثروة والنفوذ والسيطرة، ومحكومة وهم كثيرو العدد وخاضعون للطبقة الأولى بوسائل شرعية وقانونية أو بالعنف والقوة وبطرق عدة حسب طبيعة الأنظمة السياسية السائدة، ويرى (موسكا) أن بإمكان الطبقة المحكومة الضغط على الطبقة الحاكمة بالمظاهرات أو أعمال شغب أو من خلال منظمات وسيطة وبالتالي تؤثر على الحكام بالشكل الذي يجعلهم يستجيبون لمطالبهم ومن ثم اتخاذ قرارات تتلاءم ومطالبها وأقر بإمكانية فئة المحكومين الإطاحة بفئة الحكام في حالة تصاعد حالة عدم الرضا والقبول الشعبي.

ومن واجب النخبة إحداث التغيير والإصلاح لكل المسارات السياسية والاقتصادية داخل البلد وأن يكونوا وطنيين وغير تابعين لأية جهة خارجية ويتمتعوا بالنزاهة والنظر للمصلحة الوطنية فقط وليس هناك مصلحة لأي جهة كانت تعلو على تلك المصلحة ولديهم القدرة العالية في الإدارة لمؤسسات الدولة بعقلانية وبكفاءة و بنزاهة ويعد ذلك من الأولويات في إدارة وبناء الدولة، أي لا بُدَّ من توفير بناة للدولة وليس رجالات سلطة كما أوضح ذلك الأستاذ الدكتور (عامر حسن فياض) في كتاباته عن بناء الدولة الوطنية «لبناء الدولة المدنية نحتاج إلى أفراد موصوفين» أي بناة الدولة وليس اللاهثين وراء السلطة،

وهناك تمايز اقتصادي للنخبة التي تهيمن وتسيطر اقتصاديًا على وسائل الإنتاج وثروات الشعب الاقتصادية وعوائد موارده الطبيعية، وهذا ما ذهب إليه (جيمس بيرنهام) عام (1941) وطرح جانبين أولهما أنها تلك الفئة التي تحتكر

الثروة والموارد والعوائد، وثانيهما هي التي توزع الثروة والعوائد وفقًا لنظرتها وتستخدم هذا التوزيع لتعزيز مكانتها ودعم عناصر قوتها ونفوذها وتراكمية الثروة لديها تعطيها إمكانيه هائلة تضمن بقاءها في السلطة بوسائل عديدة».

ومما تقدم نقول بأن النخب السياسية هي الفئة التي تقع على عاتقها بناء البلد وبناء الإنسان وتنمية الاقتصاد وتحقيق الرفاهية وهم من تصدوا لهذه المهام بإراداتهم وعندما تخفق نخب السلطة في تحقيق ذلك عليها التنحي جانبًا لا أن تبقى متمتعة بالرفاهية التي تمنحهم إياها السلطة، في حين الشعب الذي جاء بهم إلى السلطة يبقى يعاني الحرمان والجوع وبؤس العيش، لذا نقول إن نخب السلطة هم الفئة التي يعول عليهم الشعب للارتقاء والبناء والرفاهية شريطة التمتع بالكفاءة والنزاهة وعدم التحزب والولاء للوطن والعمل على تحقيق مصالح الشعب الوطنية فقط.

المحور الثاني / مفهوم الانتخابات:

الانتخابات من الناحية اللغوية هي من انتخب ينتخب، انتخاب الشيء اختياره وتفضيله وانتقاؤه من بين مجموعة خيارات وبدائل، ويقال (نُخبتهم) يقصد بها خيار القوم، والانتخاب يعني الاختيار والانتقاء من النخبة. أما من الناحية الاصطلاحية فعرفها قاموس «كولينز» بأن الانتخابات هي العملية التي يقوم بها الناس بالتصويت لاختيار شخص أو مجموعة من الأشخاص لتولي مهمة سياسية.

وعرفت أيضًا بأنها عمليه صنع قرار رسمي يختار من خلالها الناس فردا لتولي منصب عام قد يكون في السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، و تعرف أيضًا بأنها عملية اختيار زعيم أو عضو في البرلمان أو أعضاء المجالس أو غيرهم من الممثلين عن طريق التصويت الشعبي. في حين عرفها الدكتور صلاح الدين فوزي أنها العملية التي تعكس رغبة المواطنين وإراداتهم وتطلعاتهم في انتقاء من يمثلهم في الحكم وإدارة البلد من بين مجموعة السياسيين المرشحين بالانتخابات..

وكذلك عرفت بأنها «العملية التي يقوم بها المواطنون وبشكل دوري باختيار ممثليهم من خلال التصويت والذي يعد وسيلة هامة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات التي تخصهم وبالتالي التصويت على أحد المتقدمين

لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين أو في بعض مناصب اتخاذ القرارات».

وعليه يمكن القول بأن الانتخابات تمثل إجراء يقوم به الفرد لاختيار من يمثله ويكون بديلًا عنه في ممارسة السلطة السياسية والعملية الانتخابية تمثل الميدان الذي تتنافس فيه نخب السلطة على أصوات الناخبين بعبارة أخرى الانتخابات وسيلة أو أداة اختيار لدى الناخبين لشخص أو أكثر من عدد المرشحين لتمثيلهم في ممارسه السلطة السياسية.

الانتخابات تمنح نخب السلطة الشرعية لمزاولة العمل السياسي والحكم، والشرعية نعني بها الرضا والقناعة والقبول العام من قبل الشعب بنخبه السياسية بدون إكراه أو ضغط أو تأثير وبدون الرضا والقبول الشعبي يكون النظام السياسي فاقدا للشرعية.

تعد الانتخابات الوسيلة الوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياه السياسية من جانب الشعب من ناحيه أخرى.

ومن خلال الانتخابات يتم منح الحكومة الشرعية من خلال عنصر التفويض الشعبي للنخب الحاكمة التي تكتسب الشرعية بعد فوزها بالانتخابات وبالتالي نكون أمام شرعية صنع القرارات التي تتم من خلال تلك النخب وفق آلية التمثيل النيابي باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطة وبالمقابل من خلال الانتخابات يمكن للشعب استرداد التفويض وسحبه وتغيير من لا يعمل على خدمة مصالحه وطموحاته ومطالبه، أي أن الشعب سيطيح في الحكومة التي لا تلبي مطالبه وتحقق رفاهيته وتنميته الاقتصادية و السياسية والاجتماعية.

فالانتخابات تعد ميدانا يضم اللاعبين السياسيين المتنافسين وتوفر لهم الشرعية لكي يمارسوا السلطة السياسية نيابة عن الشعب.

وتعد الانتخابات حقا أساسيا من حقوق الإنسان فقد تم التأكيد عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (21) منه في الفقرة (1و 2و3) منها أن «لكل فرد الحق في الاشتراك بإدارة الشؤون العامة لبلده أما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختيارا حرا، وله الحق كما لغيره في تقلد الوظائف العامة لبلاده، وأن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة

دوريا تجري بالاقتراع العام و على قدم المساواة بين الجميع».

وأيضًا أكدت الفقرة (أ) و (ب) من المادة (25) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الفقرة (أ) أن يشارك المواطن في إدارة الشؤون العامة أما مباشرة أو من خلال ممثلين يختارون بحرية في حين الفقرة (ب) نصّت على أن «للمواطن الحق في أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين و بالتصويت السري تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين».

لذا نقول بأن الانتخابات حق من حقوق الإنسان، وهذا الحق يلتقي مع حقه في التنمية والرفاهية الاقتصادية، وهذه الأخيرة لا تتحقق إلا بوجود نخب سلطة نزيهة ورجالات دولة تضمن إدارة سليمة للموارد والاقتصاد وليس في ظل نخب سلطة فاسدة لا يهمها مصالح الشعب ورفاهيته، وهنا يأتي دور الانتخابات لتقوم بوظيفة (الإزاحة والإحلال) لمن هم في السلطة، والذين لم يحققوا مطالب الشعب ورفاهيته وإحلال نخب جديدة قد تعي وتدرك أن بقاءهم بمناصبهم السيادية مرهن برفاهية الشعب الذي سوف يكافئهم بإعادة انتخابهم من جديد في الانتخابات القادمة، وعليه الانتخابات مهمة لأنها تعطي الشرعية لممارسة الحكم وأنها أداة لمكافأة أو معاقبة نخب السلطة، بمعنى الانتخابات أداة لحوكمة السلطة ونخبها، وهي آلية للتداول السلمي للسلطة، وأخيرًا هي أداة ربط مهمة يتم من خلالها إيجاد علاقة ترابطية تشابكية بين تحقيق الرفاهية الاقتصادية والمجتمعية للشعب وبين مصالح نخب السلطة السياسية من خلال ربط مصالح الناخبين بمدى رغبة تلك النخب لبقائهم في الحكم.

المحور الثالث: الرفاهية الاقتصادية:

الرفاهية من الناحية اللغوية تعني الرفاه وجذرها رفه، وتعني رغد العيش وسعته والغدق والرغد والرفاهية، ومنها ترفه، ترفيه، ترفيهي، رفاهة، ورفاهية، وهي الرضا والارتياح النفسي والمعيشي للأفراد وأيضًا الاستمتاع الذي يجنيه الفرد من شتى صنوف استهلاكه السلعي والخدمي، أي من مأكل وملبس ومسكن ومستوى الرعاية الصحية والتعليم والترفيه والأمن والاستقرار. وعكس الرفاهية شظف العيش والشدة والضيق والعسر وفاقة وفقر وافتقار وعوز وحاجة وإملاق ومعاناة.

وتعرف الرفاهية بأنها حالة خالية الجوع والخوف والحرمان، أي هي حالة استرخاء معاشي، أي أن الرفاهية ترتبط بالسعادة وعدم الحرمان. وتقوم على متغيرين، الأول حجم الدخل القومي، فكلما كان الدخل القومي للمجتمع مرتفعا انطوى ذلك على زياده الرفاهية الاقتصادية، إذن العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الرفاهية الاقتصادية، والمتغير الثاني يتمثل بعدالة توزيع هذا الدخل، فكلما تم توزيع الدخل بشكل عادل بين الجميع انطوى ذلك على تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع، وهنا نشير إلى أن الرفاهية الاقتصادية هي هدف للحكومات وغاية لوظيفتها الاقتصادية تجاه شعبها تتحقق من خلال توفير مستوى معيشي لائق يلبي كافة الاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان وبالتالي تحقيق القبول والرضا الشعبي للحكومة، إذن النقطة الارتكازية في موضوع الرفاهية دخل الفرد الحقيقي والمستوى المعاشي الذي يضمن تحقيق السعادة لجميع أفراد المجتمع.

ويعد (باريتو) أول من تحدث عن اقتصاديات الرفاهية وعرفها «بأنه الوضع الذي يتحقق فيه أقصى مستوى معيشه لجميع أفراد المجتمع دون استثناء بحيث إن حصل أي تغيير في هذا المستوى الأمثل وبالشكل الذي يؤدي إلى حدوث الزيادة في المستوى المعاشي لبعض الفئات الاجتماعية فإن هذا التغيير لا بُدَّ أن ينجم عن إلحاق الضرر بفئات اجتماعيه أخرى و تخفيض مستوى إشباعهم عن المستوى الأمثل، ومن ثم فإن أي اختلاف يحدث عن المستوى الأمثل للإشباع سيؤدي إلى عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل».

هناك ارتباط جوهري بين الرفاهية الاقتصادية وعامل الاستقرار الاقتصادي في البلد باعتباره مؤشرا أساسيا للرفاهية الاقتصادية، فإذا كان البلد يتمتع باستقرار اقتصادي قوي كان ذلك مقياسا حقيقيا لمستوى تحقق الرفاهية الاقتصادية داخل البلد، وتعكس قوة المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

مستوى الرفاهية الاقتصادية المتحقق على أرض الواقع يعكس نجاح السياسات الاقتصادية التي تتبناها نخب السلطة والحكومة ومؤسساتها، وبالعكس تدني مستوى الرفاهية يعكس فشل الحكومة ونخبها ومؤسساتها في أداء وظائفها الأساسية، وهي خدمة متطلبات الشعب وطموحاتها وضمان أمنه الشامل. فهذا هو العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم (الرفاه والأمن) إذ ما تحقق ذلك فإننا نحظى بقبول ورضا شعبي على القائمين على إدارة الشأن العام والحكومة ونخبها

والعملية لسياسية برمتها والعكس صحيح.

ومن هنا جاء تعبير الدولة الحارسة أو الراعية أو الرعوية أو دولة الرفاه، أي أنها حارسة لمصالح أفراد المجتمع و تعمل على تحقيق رخائه وسعادته ورفاهيته وفي ضوء إمكانياتها وقدراتها المتاحة إلى جانب الأمن والقانون وفرض النظام.

والرفاهية هنا أيضًا تعد من حقوق الإنسان، أي بمعنى أن يحيى الإنسان حياة كريمة وطيبة خالية من التعب والهم والمشقة ويحصل على الخدمات (تعليم وصحة وسكن) ومستوى دخل كافٍ وتوفير العمل بالتأمين ضد العجز والشيخوخة...الخ.

المحور الرابع / الاقتصاد والرفاهية الاقتصادية العامل الأكثر تأثيرًا في السلوك الانتخابي:

لقد أصبح السلوك الانتخابي محط اهتمام علماء السياسة، وأصبح فرعا متخصصا في علم الاجتماع السياسي، و العديد من الباحثين يجرون دراسات كثيره للتعرف على اتجاهات سلوكيات الأفراد أثناء العملية الانتخابية، لذا السلوك الانتخابي يعتبر قرارا أو موقفا يتخذه الناخب أثناء عملية انتخابية ما نتيجة تأثره بالأوضاع المحيطة به سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وأيضًا يعرف السلوك الانتخابي على أنه كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يبديها الفرد في موعد الانتخابات نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات النفسية والسياسية والبيئية والتنظيمية والاقتصادية والأمنية، وأيضًا يعرف السلوك الانتخابي بأنه سلوك موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل لمصلحه حزب أو مرشح ما، كما يعرفه بعض الباحثين بأنه جميع الأفكار والممارسات والوجدانيات الموجبة والسالبة التي تصدر عن الفرد عند اختياره ما يمثله في المجتمع.

و سلوك الناخب قد يكون إيجابيا أو سلبيا، فقد يذهب إلى تأييد أو رفض أو انجذاب أو نفور تجاه حزب أو تجاه مرشح ما تبعًا للظروف المحيطة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية، وعليه الناخب ليس حرًا كليًا، وإنما هو محكوم بسلسلة من الظروف المحيطة به، وبالتالي تسهم كل المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في صياغة وتوجيه سلوكه أثناء العملية الانتخابية. ومما تقدم يمكننا القول إن العملية الانتخابية في أي دولة كانت تتأثر بعدد كبير من العوامل أهمها:

العوامل الشخصية والكاريزما: والتي لها تأثير كبير في صياغة وتوجيه السلوك الانتخابي، وهناك شخصيات سياسية لها تأريخها النضالي الطويل وتمتلك سمات خطابية و قيادية وتأثيرية كبيرة، وقد تكون ذات جذور دينية مرموقة أو من عوائل ثورية... إلخ مما يكون لبعض المرشحين جاذبية كبيرة دون غيرهم، وبالتالي يكونون أكثر حظوة في الفوز بالانتخابات والوصول إلى السلطة.

الولاءات الجهوية: تعد الولاءات الجهوية أحد العوامل المهمة التي لها دور كبير في توجيه سلوك الناخب استنادًا إلى الطائفة والقومية والعرق والدين، لذا نجد البعض

يذهب إلى الانتخابات بناءً على ولائه تجاه الحزب الذي يمثل طائفته أو قوميته أو توجهاته الدينية. فيذهب الناخب ليصوت باتجاه المرشحين الذين يرشحهم الحزب الذي يدين له بالولاء.

الاعتبارات الإيديولوجية: وتعد أيضًا أحد العوامل التي تؤثر في سلوك الناخب وتوجهاته، فالمعتقدات والأفكار التي يؤمن بها الناخبون تكون دافعة باتجاه توجيه سلوكه الانتخابي تجاه هذا الحزب ومرشحيه دون أحزاب أخرى ومرشحين يتعارضون معه إيديولوجيًا.

وسائل الإعلام والدعاية: وهي من العوامل التي تسهم مساهمة كبيرة في تشكيل الرأي العام والتلاعب به باتجاه فوز هذا الحزب أو المرشح في الانتخابات.

العامل الاقتصادي ومستوى الرفاهية الاقتصادية: وتعد من وجهة نظرنا أهم العوامل المؤثرة بل الأكبر تأثيرًا في صياغة وتوجيه سلوك الناخب، فكلما كان الناخب يتمتع بمستوى معيشي ورفاهية اقتصادية أدى ذلك إلى زيادة مستوى الرضا والقبول عن نخب السلطة والأحزاب الحاكمة ويكون حريصا على بقاء تلك الأحزاب في السلطة، لأنها تتبنى برامج اقتصادية يتم ترجمتها على أرض الواقع وتؤتي ثمارها على المجتمع، فمتى ما وجد الناخب أن النخب السياسية هي خادمة له وتعمل لزيادة رفاهيته فهو عندئذ يكون حريصا على مكافئتها من أجل استمرارها وبقائها في السلطة والعكس صحيح.

وهناك مبدأ رئيس يقول (إن فكرت في الانتخابات ففكر بالاقتصاد، وإن فكرت بالاقتصاد فكر بالانتخابات) فالاقتصاد والرفاهية الاقتصادية تعد القوة الدافعة لنتائج العملية الانتخابية.

وأظهرت دراسة تقدم بها (جيرالد كرامر) نشرت في مجله العلوم السياسية الأمريكية عام (1971)(Reyiew) بأن الظروف الاقتصادية لها التأثير الاكبر في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وأن التغيرات في نصيب دخل الفرد الحقيقي هو مقياس للأداء الاقتصادي الجيد للحكومة، وكذلك التغيرات في حجم البطالة ومعدل التضخم واتفق معه في ذلك الباحث (جون مولر) حيث درس حالة الانكماش والركود في الاقتصاد الأمريكي كمتغير مؤثر على شعبية الرئيس في السلطة وعلى السلوك الانتخابي مستقبلًا.

وفي عام (1970) استخدم الباحث الأمريكي (مولر) مؤشرين اقتصاديين لتحديد

الركود الاقتصادي، الأول: التغيرات في معدلات البطالة، والثاني: التغيرات في معدلات التضخم في فترات تمتد لسته اشهر، إذا اعتبر (مولر) أنهما مؤشران أساسيان لوصف الظروف الاقتصادية الجيدة أو السيئة، ويبدو أن التضخم وارتفاع الأسعار كان يمثل عاملا أكثر أهمية بشكل كبير لشعبيه الرئاسة ومحدد لسلوك الناخب الإيجابي المستقبلي أكثر من عامل التغير في معدل البطالة.

وأيضًا نشر (آدوارد توفيت) دراسة في عام (1978) أظهرت علاقه ما بين الظروف الاقتصادية والانتخابات الرئاسية، وأوضح أن هناك ارتباطا بنسبة (64%) بين النمو في نصيب الفرد المتاح السنوي وبين مشاركته في الانتخابات، وأشار (توفيت) إلى أن كل زيادة في نصيب دخل الفرد السنوي بدرجة مئوية واحدة يزيد نقطة إلى تصويت الرئيس الحالي في الانتخابات، واتفق معه الكثير من الباحثين الذين درسوا العلاقة بين العامل الاقتصادي والسلوك التصويتي للناخبين أمثال (كرامر) والباحث السياسي (موريس فيورينا)، لذا الجميع أكد ضرورة تركيز نخب السلطة على الاقتصاد والرفاهية الاقتصادية وأن تكون في أولويّات سياساتهم وقراراتهم وإلا سيتم الإطاحة بهم من مناصبهم السياسية في الانتخابات القادمة.

المحور الخامس / معايير ومؤشرات الحرمان وعدم الرفاهية الاقتصادية بالعراق:

نؤكد مرة أخرى على وجود علاقة طردية بين زيادة الحرمان والتدهور المعاشي وعدم الرفاهية الاقتصادية للمواطن العراقي وبين رفض العملية السياسية والانتخابية، فالحرمان ولد صورة سيئة وإدراكا مسبقا بأن سبب هذا البؤس والفقر والحرمان وعدم الرفاهية الاقتصادية هم نخب السلطة السياسية التي تدير الشؤون العامة والحكم في العراق مما ينتج عنه حالة من الرفض وعدم الرضا للعملية السياسية بكافة مفاصلها بما فيها العملية الانتخابية، لذا نكاد نجزم بأن الاقتصاد ومستوى الرفاهية تعد أهم عامل مؤثر في سلوك الناخب العراقي وتدفعه إلى العزوف عن المشاركة بالانتخابات، وهذا يأتي من ماضي العلاقة التي تربط المواطن بنخبه السياسية ومشاركاته في الانتخابات السابقة لم تفرز نخبا سياسية نجحت أو تعمل على تحقيق الرفاهية للشعب العراقي عمومًا (من وجهة نظر فئات كبيرة من الشعب).

ومما تقدم سنحاول أن نبين بأن الأداء الحكومي لنخب السلطة لم يكن قادرًا

على تحقيق الرفاهية للشعب العراقي من خلال سرد مؤشرات اقتصادية نقيس من خلالها مدى نجاح أو إخفاق السياسات الاقتصادية التي اتبعتها تلك النخب السياسية خلال الفترة الماضية، وفي المحور الآخر الوقوف على أهم أسباب الإخفاق الاقتصادي في العراق الذي جعل الشعب العراقي شعبًا يعاني الحرمان والفقر والجوع والخوف ويوصف بأنه من الشعوب غير السعيدة مقارنة ببعض الدول المجاورة وخاصة الخليجية، رغم أن العراق بلد نفطي وغني بالموارد الطبيعية الأخرى، ولديه طاقات بشرية ومساحات تفوق ما موجود في دول الخليج.

أولاً / مؤشرات التدهور والحرمان الاقتصادي:

هناك عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن توظيفها في الاستدلال على تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية وتعاظم الحرمان في العراق، إلا أننا سوف نركز على البعض منها، أهمها:

تدهور الدخل القومي والنمو الاقتصادي: حجم الدخل القومي وتوزيع الدخل المتحقق له علاقة كبيرة بالرفاهية الاقتصادية، وتم استخدم الدخل القومي كمعيار لقياس الرفاهية، وأول من استخدمه المفكر الاقتصادي «بيكو» في كتابه الصادر سنة (1920) تحت عنوان «اقتصاديات الرفاهية» (The Economics of Welfare) اقترح فيه أن «الدخل القومي والنمو الاقتصادي» هو مقياس الرفاه، فالدخل المرتفع يعني ناتجا قوميا متحققا، والزيادات في الدخل القومي تؤدي إلى معدلات من النمو الاقتصادي وتنعكس إيجابيًا على دخل الفرد والمستوى المعاشي وبالتالي إشباع الرغبات وتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد وبما يحقق الرفاهية الاقتصادية في النهاية.

وعندما ننظر إلى الناتج المحلي الإجمالي العراقي نجده يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة ويعتمد على النفط بالدرجة الأولى، إذا يسهم بما يقارب من (57%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويسهم بنسبة (95%) في تمويل الموازنة العامة للدولة، فالعراق يعاني من اقتصاد ريعي لم تتمكن النخب من تنويع الاقتصاد والنهوض بقطاعاته الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الناتج المحلي العراقي (GDP) وصل إلى (234) مليار دولار في عام (2013) بسبب الطفرة في أسعار الطاقة وضخامة إيرادات النفط، إلا أن تلك النخب لم تستثمر تلك العوائد

الضخمة في النهوض بالاقتصاد، بل استمرت في الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنات العامة للدولة، وكان هناك هدر كبير في المال العام إلا أن هذا الناتج تهاوى إلى (167) مليار دولار في عام (2020) بسبب تدهور أسعار الطاقة وجائحة كورونا، وبلغت نسبة النمو في(GDP) نسبة سالبة بلغت (-10%) بعد أن كانت (13%) في عام (2013) وحسب بيانات البنك الدولي.

معيار الإنتاجية: نجد أن الاقتصاد العراقي يفتقر إلى قاعدة إنتاجية، فكل القطاعات تعاني من تدهور، سواء قطاع الزراعة أو الصناعة، وانخفاض نسبة مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي، وأخذ العراق يعتمد على الاستيراد من الخارج مما أدى إلى انكشافه وتبعيته إلى العالم الخارجي، وأصبحت السوق العراقية سوقا مغرقة بالبضائع المستوردة والرديئة، مما دفع باتجاه زيادة فاتورة الاستيراد و أسهم في زيادة نسبة العجز في الحساب التجاري، وكذلك عجز في الموازنة العامة تزامنت مع انخفاض في أسعار النفط عالميا، مما أثر على العوائد والإيرادات النفطية التي تشكل العمود الفقري للموازنة العامة.

١- معيار معدل الفقر في العراق:

يعرف الفقر هو الحرمان وكذلك انعدام أو تدني الدخل وتدني مستوى المعيشية وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية ومظاهرة الجوع والخوف وسوء التغذية وشظف العيش وعدم القدرة على تأمين التعليم والصحة والسكن وعدم القدرة على تلبية متطلبات السعادة والتمتع بالسلع المادية والترفيهية وفقدان القدرة على مواجهة الصعوبات كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث وانعدام فرص المشاركة في الحياة السياسية.

هناك علاقة عكسية بين الرفاهية الاقتصادية والفقر، فكلما زاد التدهور الاقتصادي زادت معدلات الفقر مما يؤدي إلى انخفاض القدرات المالية للأفراد (انعدام الدخل) و يترتب عليه تدهور في المستوى المعاشي عمومًا وتراجع الخدمات التي من الممكن أن يحصل عليها الفرد، وبالنهاية تدفع باتجاه تدني مستوى الرفاهية وزيادة الحرمان، ولتكون النتيجة زيادة السخط والرفض وعدم القبول لنخب السلطة وللنظام السياسي ويدفع باتجاه حدوث الاضطرابات والجرائم والعنف والإرهاب.

ويعد العراق من الدول التي تمتاز بارتفاع معدل الفقر فيها رغم أنه بلد نفطي وغني وبلغ معدل الفقر لعام (2020) ما يقارب (40%) من حجم السكان البالغ (40) مليون نسمة وحسب تقارير البنك الدولي، وحسب الرقم المعطى من وزارة التخطيط في تقرير التنمية البشرية بأن الرقم هو (32%)، أي أن ثلث سكان العراق يعاني من الفقر، أي ما يقرب من (13) مليون عراقي، وهذا دليل على تدني مستوى الرفاهية الاقتصادية وزيادة الحرمان الاقتصادي في العراقي.

معدل البطالة: تعد البطالة مشكلة كبيرة عانى منها العراق وما يزال منذ سنوات مضت وإلى الآن، ومعدل البطالة يعد مؤشرًا لقياس النجاح الاقتصادي لأية حكومة أو فشلها؛ لأن المعدل المنخفض دليل على كفاءة نخبه السياسية في إدارة ملف الاقتصاد بالبلد، وأن هناك توظيفا أمثل للموارد المتاحة، ودليل على أن هذا البلد منتج، إلا أن مؤشر البطالة في العراق يعطينا دليلا على التدهور الاقتصادي والحرمان وعدم رفاهية المواطن العراقي، ونحن نعدها نتيجة حتمية لفشل الأداء الحكومي وسوء التخطيط وضعف السياسات الاقتصادية، فالإنفاق الحكومي لديه شقان، الاستهلاكي والاستثماري، لذا نجد الاتجاه ذهب إلى زيادة نسب الإنفاق التشغيلي على الاستثماري، مما أدى بشكل كبير في إحداث بطالة كبيرة في العراق، وفي نفس الوقت هدر بالمال العام. وكما أوضحنا سابقًا أن الرفاهية الاقتصادية تتوقف على الدخل الفردي، فبدون دخل ليس هناك غذاء وصحة وتعليم وترفيه، بل حرمان وعوز وجوع وأمراض وفقر وجريمة وإرهاب.... الخ، لذا نجد أن معدلات البطالة مرتفعة جدا في العراق، إذ بلغت ما يقارب (40%) من مجموع القوى القادر على العمل بعد أن كانت بحدود (20%) في عام (2019) إلا أن هذا الارتفاع جاء أيضًا بسبب وباء كورونا، وتعد هذه نسبة كبيرة جدًا، وتسهم بازدياد عدد الفقراء بالبلد، وتعطي مؤشرا للحرمان وعدم الرفاهية الاقتصادية في العراق، وبالمقابل نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بشكل كبير جدًا من (10%) في عام (2012) إلى نسبة سالبة بلغت (- 4%) في عام (2017) وتدنت الى(-2%) عام (2019) حتى وصلت إلى (-12%) عام (2020).

وعليه فإن الرفاهية أساسًا تعتمد على دخل الفرد الحقيقي، والتخفيض الأخير الذي أقرته الحكومة مطلع عام (2021) في سعر صرف الدينار العراقي والذي ترك آثارًا سلبية كبيرة في ارتفاع التضخم وبشكل أثر على دخل الفرد العراقي

وخاصة الفقراء؛ لأن هذا القرار رفع المستوى العام للأسعار وزاد من الحرمان وعدم الرفاهية للشعب العراقي.

وتولد تلك البطالة والفقر وانخفاض الدخل حالة من السخط تجاه النظام السياسي ونخبه السياسية وبالفعل دفعت الشباب للخروج في احتجاجات كبيرة في عام (2019) وأدت إلى مواجهات دامية ما تزال مستمرة إلى الآن، وتحميل الحكومات المتعاقبة مسؤولية البطالة والفقر المستشريين بالبلد، وذلك لأنها السبب الرئيس في الإبقاء على ريعية الاقتصاد العراقي وعدم تنويع الاقتصاد وعدم بناء قاعدة صناعية وإنتاجية بالبلد، وكذلك أنها السبب في عدم مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، وهذا يرجع إلى سوء التخطيط والتنفيذ، وكذلك عدم النهوض بالقطاع الخاص العراقي وتوفير الدعم له لكي يقود قاطرة النمو والإنتاج بالعراق، واتباع سياسات انفتاحية أضرت بالقطاع الخاص العراقي وقضت على الصناعة الوطنية، وأيضًا الفساد المالي والإداري الكبير في العراق، إذا جاء العراق في مراتب متقدمة في سلم الفساد العالمي، مما أدى إلى هدر المال العام، فالنخب السياسية هي التي تتحمل مسؤولية ذلك باعتبارها من ترسم وتضع السياسات العامة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتدير المال العام والمسؤولة عن تطبيق وإنفاذ القانون.

معدل البطالة بالعراق للمدة (2005-2020)%

السنة	معدل البطالة٪
2005	18
2010	15
2017	19
2020	40

المصدر: ابتهال ناهي شاكر، أثر الإنفاق العام في معدل البطالة بالعراق للمدة (2003

-2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (38) حزيران (2021)، (ص117). وكذلك: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (2020).

٢- تدني مستوى الخدمات التعليمية الصحية:

هناك علاقة ترابطية بين الفقر وبين تدني مستوى التعليم والصحة، لأن البطالة تولد انعدام الدخل، وبالتالي ليس للفرد قدرات تمويلية للإنفاق على التعليم والصحة، إذن العملية ترابطية متشابكة بين الفقر والبطالة وانعدام الخدمات الأساسية، التعليم والصحة والإسكان، وبالتالي انعدام الرفاهية الاقتصادية وسيادة الحرمان، وبالتالي زيادة الرفض وعدم القبول للنخب السياسية التي تمسك بزمام الشؤون العامة للدولة، فالكل على دراية تامة بأن مستوى التعليم تدنى بالعراق، وأصبحت الكليات الأهلية آليات للاستثمار على حساب الرصانة العلمية، وكذلك شهدنا تردي مؤشرات التعليم في العراق، بل إن العراق أصبح خارج التصنيفات العالمية المعتمدة، وكذلك انهيار تام للقطاع الصحي اتضح بشكل كبير على أثر وباء كورونا المتفشي منذ عام (2019) عالميًا، فالعراق يعاني من تدهور الخدمات الصحية بشكل كبير جدًا مقارنة بواقع الخدمات الصحية المقدمة من قبل دول الجوار وخاصة الخليجية منها، وكذلك هناك أزمات سكن بالعراق وضعف تقديم خدمات الصرف الصحي وهناك حالة من التلوث في البيئة وخاصة المياه، إذ يشهد العراق شحة كبيرة في المياه بسبب الهدر الكبير فيها.

انعدام البنى التحتية المتطورة: بعد عام (2003)، ورثنا تركة ثقيلة من البنى التحتية المتهالكة والمدمرة بسبب ظروف الحصار الاقتصادي والحروب، وبدلًا من البدء بعملية إعادة الإعمار دخلنا في أتون صراعات سياسية واضطرابات أمنية أثرت بشكل كبير على واقع الاقتصاد العراقي ورفاهيته الاقتصادية فضلًا عن حالة الفساد المستشري في العراق، مما أدى إلى هدر كبير في المال العام، ولم تتمكن نخب السلطة والحكومات المتعاقبة على حكم البلد وإدارة الشأن العام من إعادة بناء البنى التحية المدمرة، فما زال العراقيون يعانون من عدم وجود البنى التحية الحيوية والمهمة مثل الكهرباء والمواصلات والجسور والطرق والموانئ والمطارات، وكل ذلك يعود إلى ضعف القانون والهدر بالمال العام والصراعات بين نخب السلطة السياسية وعدم الاتفاق بين تلك النخب للنظر إلى

المصلحة الوطنية للشعب العراقي، مما أعاق عملية رفاهيته وجعلته يشعر بالحرمان عند مقارنة البنى التحتية للعراق مع مثيلاتها في الدول الخليجية.

٣- تدني مستويات الاستثمار في الاقتصاد:

لا يمكن لأحد أن ينكر ما للاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية من أهمية كبيرة في تحقيق نمو اقتصادي في أية دولة، وبالتالي ترتفع كل المؤشرات الاقتصادية الأخرى ومنها الدخل القومي ودخل الفرد، مما ينعكس على مستوى الرفاهية الاقتصادية كنتيجة لحركة الاستثمارات والتشغيل ودورة مضاعف الاستثمار. وكنا نأمل بأن يكون العراق بعد عام (2003) مركز استقطاب استثماري عالمي لما يتمتع به من موارد كبيرة وبحاجة إلى إعادة إعمار كبيرة، إلا أنه وبسبب متغير عدم الاستقرار السياسي والصراعات السياسية بالعراق على السلطة والثروة بين نخبه السياسية تم تغليب السياسة على الاقتصاد والاستثمار وإعادة البناء، بل يمكننا القول إن كل ما جرى في العراق من خراب وإرهاب وحروب وهدر للمال العام كان نتيجة للصراع السياسي الداخلي وعدم التوافق على رؤية واحدة للمصلحة الوطنية العراقية وإنما كنا أمام مناظير متعددة للمصلحة الوطنية حسب توجهات الكتل والأحزاب السياسية، مما انعكس على الاقتصاد وأصابه الشلل التام وبات العراق من البلدان غير الجاذبة للاستثمار الأجنبي أو المحلي،؛ بسبب إخفاق صناع السياسات الاستثمارية والاقتصادية (نخب السلطة) في توفير بيئة أو مناخ جاذب للاستثمار منذ عام (2003) ولغاية عام (2021)، إذ بسبب الظروف الأمنية أولاً، والصراعات السياسية الداخلية ثانيًا، أصبح العراق بلدا غير مستقطب للاستثمارات الأجنبية، بل طارد للاستثمارات المحلية، فالبيئة الاقتصادية متدهورة، والبيئة السياسية تتسم بالصراع وعدم الاستقرار، والبيئة الأمنية هشة، يضاف إلى ذلك ضعف قوة إنفاذ القانون، إذن نقول إن جميع مرتكزات اتخاذ القرار الاستثماري غير متوفرة في العراق، ونحن نحمّل مسؤولية الإخفاق على عاتق الحكومات التي تعاقبت على حكم البلد والنخب السياسية باعتبارهم هم من يديرون الشأن العام في البلد، وما يزال العراق لغاية عام (2021) يحتل مراتب متدنية في معظم التقارير الدولية المعنية بالاستثمار ومؤشرات التنافسية الدولية، إذ نزل العراق إلى المرتبة (174) عالميًا من أصل (190) في تقرير أداء الأعمال لسنة (2020) الصادر

عن البنك الدولي.

ثانيًا / أسباب الهشاشة والحرمان الاقتصادي

تعد نخب السلطة السياسية وبالرغم من أنها ليست السبب الوحيد لكنها السبب الأكبر والأهم في معادلة التدهور والحرمان العراقي، نعم هناك نقص بالتمويل، وهناك أجندات إقليميّة معادية للعراق، وهناك قوى دولية لها دور كبير في رسم معالم الوضع السياسي والاقتصادي والأمني فيه، وكذلك هناك الإرهاب والجماعات الإرهابية التي استغلت ضعف القدرات والإمكانات العراقية، لكن تبقى نخب السلطة هم الفئة المسؤولة عن إدارة الدولة والاقتصاد والفشل والنجاح يحتسب لهم، وبالتالي نقول إن هشاشة الاقتصاد وعدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب العراقي هو بسبب السياسات الاقتصادية التي تبنتها تلك النخب، وهناك من يصف الحرمان والفقر والتدهور الأمني والاقتصادي باعتبارها إفرازات ونتائج لحالة الصراع السياسي التي امتازت به البيئة السياسية في العراق منذ عام (2003).

ونحن نرى أن الهشاشة الاقتصادية هي نتاج لضعف الإدارة ونوعية تلك الإدارة (النخب)، فالعراق توفر له التمويل خلال فترات ارتفاع الأسعار، فموازنات العراق فاقت المئة مليار دولار سنويًا، والنماذج الاقتصادية والسياسات القابلة للتطبيق موجودة، إذن لماذا الحرمان وعدم الرفاهية؟ ولنا مثال بسيط (برج خليفة كلف إنشاؤه مليارا ونصف المليار فقط، ولنا أن نتخيل كم برج خليفة كان بالإمكان إقامته في العراق). ونشير هنا إلى نخب السلطة ونوعيتهم وكفاءتهم وقدرتهم على الإدارة الصحيحة والكفوءة وعدم تحزبهم ونظرتهم الجهوية الضيقة أو أنهم غير قادرين على الإدارة بسبب تبعات الصراع السياسي الذي ينعكس على أدائهم، ونحدد من وجهة نظرنا بأن إدارة البلاد وفقًا لما يسمى بالتحالفات التوافقية كانت سببا جوهريا في إعاقة النهوض والتنمية؛ لأنها جعلت البلد يدار بناءً لمنطق الصفقات السياسية والمحاصصات التحزبية التي أثبتت عدم جدواها في النهوض بالبلد وتحقيق حالة التنمية والتقدم.

فالكل على دراية تامة بأن الدخول في معترك السياسة يقابله النفوذ والسلطة والثروة والرفاهية، إذن نحن ننظر إلى بعض النخب السياسية هم رجالات سلطة وليس بناة دولة، وهناك فرق بين الاثنين، وبالتالي التوافقات السياسية أفقدت

الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية من مضمونها، فالكل يريد أن يكون في السلطة والحكم، وبالتالي انعكست تلك الحالة على إدارة البلد وأصبحت عائقا أمام إصدار القوانين المهمة التي تمس رفاهية الشعب العراقي فضلًا عن الفساد الكبير الذي امتاز به العراق في تقارير الشفافية الدولية، فالكل سواء داخل العراق وخارجه يتحدث عن الفساد السياسي والمالي، وتم قرنه بالإرهاب، فكلاهما ينخر بجسد الدولة ورفاهية شعبها، إذن نحن «أمام سياسة توزيع المغانم وليس قاعدة حكم الأغلبية واحترام حقوق الأقليّة، وتكونت لدينا أغلبية دينية وقومية مقابل أقليّة علمانية ليبرالية مع وجود استقطاب اجتماعي ديني قومي مذهبي، وليس سياسيا، وهذا أضر بالعملية السياسية عمومًا».

وبالتالي نجد الكثير من نخب السلطة يأتمر بما تمليه عليه مصلحة حزبه أولًا وليس مصلحة الشعب ورفاهيته، وعليه فإن الانحراف السياسي من وجهة نظرنا يكمن في أن النخب أصبحت ممثلة لأحزابها أكثر مما هي ممثلة للشعب، وهذا ما يجب أن يتغير خلال الفترة القادمة، وهذه التوافقية أفرزت حكومات مقيدة والوزراء يدينون بالولاء لأحزابهم أكثر من ولائهم لرئيس الوزراء، وهذا قد أصاب الحكومات التي تعاقبت على السلطة بالشلل التام بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمساءلة وتفشي الفساد وضعف إنفاذ القانون، وبذلك أُهمل الاقتصاد وتدهورت مؤشراته وأصبحنا أمام هشاشة وتدهور اقتصادي وحرمان وعدم رفاهية للشعب العراقي، وكل ذلك لأن الدولة تدار بمنطق توافقي نفعي، وهذا ما عبر عنه سماحة السيد (عمّار الحكيم) في أحد خاطابته المتلفزة حيث قال «لنضع حدًا للمجاملات السياسية القائمة على أساس المصالح الشخصية الفئوية والحزبية (غطِ لي وأغطي لك، ادعمني وأدعمك، اسكت عني وأسكت عنك،... إلخ) إذن منطق الصفقات السياسية والحركة داخل البرلمان بين النخب السياسية باتت تتم بناء على أبعاد حزبية وقومية وجهوية وليس وفقا للمصلحة الوطنية العراقية، فكل جهة تنظر للمصلحة الوطنية من منظارها، وأصبحنا أمام مناظير متعددة للمصلحة الوطنية العراقية».

ومما تقدم إذا أردنا أن نحقق رفاهية اقتصادية للشعب العراق فعلينا أن نغير المعادلة من خلال الانتخابات وآلية إجرائها وإحكام نزاهتها وتغيير حالة الجمود السياسي ورفد العملية السياسية بنخب سياسية جديدة تكون أكثر تحررًا تعمل لمصحة الشعب العراقي ورفاهيته أولًا، وتعمل على قوة إنفاذ القانون كي يستقيم

الجميع وننهض بالبلد، وبخلاف ذلك سيبقى العراق يدور في حلقة الحرمان والفساد والتبعية لما يمليه علينا الآخرون.

المحور السادس / الآفاق المستقبلية للانتخابات العراقية:

انطلاقًا من أهمية دراسة المستقبل سنحاول هنا رسم مشاهد مستقبلية لما ستؤول إليه نتائج الانتخابات العراقية المزمع إجراؤها خلال الفترة القادمة وتلك المشاهد تتمثل:

١- مشهد العزوف أو المشاركة المحدودة

ينطلق هذا المشهد من فرضية مفادها «أن العزوف وعدم المشاركة بالانتخابات أو المشاركة المحدودة ستفرز نخبا سياسية غير كفوءة، أو تضمن إعادة تدوير تلك النخب الموجودة في السلطة، وبالتالي بقاء الوضع على ما هو عليه وما ينطوي على استمرار الحرمان وعدم الرفاهية الاقتصادية للشعب العراقي، وبالتالي سيدفع إلى تصاعد نبرة الرفض الشعبي وعدم القبول بالعملية السياسية ونخبها ومن ثم مظاهرات واحتجاجات وعنف سياسي... وربما الفوضى، أي أن هناك حلقة مفرغة سيبقى الشعب العراقي يدور فيها طالما أن الانتخابات المحدودة ستؤدي إلى بقاء وتدوير لبعض النخب السياسية غير المسؤولة والضعيفة وغير الكفوءة».

ومن العوامل الدافعة لهذا المشهد:

ماضي التجربة السياسية والانتخابية التي أفرزت بعض النخب السياسية غير القادرة على معالجة التدهور الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب العراقي.

استمرار التدهور في مستوى الخدمات (التعليم والصحة والاسكان).

ارتفاع معدلات الفقر في العراق يعزز من السخط الشعبي، وبالتالي العزوف عن المشاركة في الانتخابات.

تدهور مؤشرات الدخل الحقيقي للفرد العراقي وتدني المستوى المعاشي في ظل تصاعد معدلات التضخم في العراق خاصة بعد قرار الحكومة العراقية في

بداية عام (2021) تخفيض قيمة العملة العراقية والذي دفع باتجاه ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما أثر بشكل سلبي في القدرة الشرائية للموطن العراقي.

حالة الانسحابات أو التلويح بالانسحاب التي نشهدها من قبل بعض القوى والتيارات المهمة في العملية السياسية.

٢- مشهد المشاركة الواسعة بالانتخابات

نطرح فرضية مفادها أن « هناك حاجة ماسة وكبيرة لظهور نخب سياسية جديدة قادرة على التغيير والتصحيح لمسارات السياسة والاقتصاد داخل البلد، وهذه الحاجة تُلبى من خلال المشاركة الواسعة لعموم الشعب العراقي بالانتخابات القادمة».

لذا تعد المشاركة الانتخابية ضرورة للتغيير، وهي جزء لا يتجزأ من المشاركة السياسية التي تعد أحد أركان النظم الديمقراطية، فالمشاركة الانتخابية تعتبر العمود الفقري التي تكفل وتضمن للمواطنين حقوقهم السياسية، وعليه المشاركة الانتخابية تعبر عن ذلك النشاط الذي يصدر عن الفرد بهدف التأثير على عملية صنع القرار السياسي الحكومي، بعبارة أخرى كلما زادت المشاركة الانتخابية للأفراد وفئات الشعب تمكنوا من تغيير مخرجات النظام السياسي الحالي بالشكل الذي يتناسب ومطالبهم وطموحاتهم.

لذا نقول المشاركة الانتخابية والتصويت في الانتخابات هي تعبير عن العلاقة التي تربط الفرد بالنظام السياسي، سواء كانت تلك العلاقة إيجابية أم سلبية، أي أن المواطن سوف يكافئ نخب السلطة إذا كان أداؤها جيدًا بإبقائها بمناصبها وامتيازاتها، وسوف يكون موقفه سلبيا إذا كانت تلك النخب ذات أداء سيئ يضر بطموحات ومطالب الشعب، وبالتالي إقصاؤها من الحكم وامتيازاته.

ومن العوامل الداعمة لهذ المشهد:

زيادة نسبة الحرمان والفقر والبطالة والفساد وعدم الرفاهية الاقتصادية في العراق، وهذا بحد ذاته عامل داعم لعملية التغيير والمشاركة بالانتخابات من أجل معاقبة من أساء للشعب العراقي ولم يعمل على تحقيق مصالحه ومتطلباته ورفاهيته.

هناك حالة من الغليان في الشارع العراقي تتمثل بالمظاهرات والاحتجاجات الشعبية.

وجود نخب سياسية تمتلك إرادة التغيير وتؤمن به.

التجارب المتشابه التي تعيشها بعض الدول وخاصة تونس بسبب فشل الحكومات في أداء وجباتها تجاه الشعب دفع الرئيس في تموز (2021) إلى تسليم إدارة البلاد إلى الجيش وإعلان حالة الطوارئ، ونحن لا نريد أن نضيع مكتسبات الديمقراطية التي وصلنا إليها بسبب انحرافات بعض نخب السلطة، وهذا يعد عاملا داعما للمشاركة في الانتخابات والتي تفرز نخبا سياسية قادرة على إدارة البلد وتحقيق الرفاهية.

الخاتمة:

ومما تقدم يمكن القول إن المشاركة الواسعة في الانتخابات يجب أن تكون أولويّة لدى من يريد إحداث التغيير في البلد، فالانتخابات تعد الميدان الحقيقي للتنافس السياسي ولإفراز نخبة سياسية جديدة تتمتع برضا وقبول شعبي واسع و تكون قادرة على إدارة الشؤون العامة بالبلد وبما يحقق الرفاهية للشعب العراقي مستقبلًا.

وهنا نؤكد على مسألة مهمة تعد شرطا أساسيا لإنجاح الانتخابات وإفراز نخب سياسية وطنية كفوءة، وهي نزاهة الانتخابات، فكلما كانت الانتخابات نزيهة أى ذلك إلى وجود نخب سلطة كفوئين ونزيهين يكونون قادرين على إنفاذ القانون ومساءلة كل من أساء للشعب العراقي، وقادرين على التغير وتصحيح مسارات الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الحوكمة في إدارة المال والاقتصاد العراقي، لكن إذا تمكن المرشحون من الفوز بالانتخابات عبر التزوير والتحايل فإن كل ما نطمح به لن يتحقق ولن تنكسر حلقة الحرمان العراقي.